

## خادم الحرمين الشريفين يطلق مبادرة للتعامل مع التحديات التي تواجهها الدول العربية

6



## إدراج قرض الـ 25 مليار دينار وضريبة تحويلات الوافدين

# المدافلة الثانية للسجل التجاري ومكافأة نهاية الخدمة للنفط غدا

مناقشة تجاوزات مالية متعلقة في اللجنة الأولمبية والمجالس الأولمبية الآسيوي

إدراج برنامج عمل الحكومة والتصويت على طلبين برفع الحصانة عن الهرشاني والحريش

ربيع سكر

اعتمد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جدول أعمال الجلسة المقبلة المقرر عقدها غدا الثلاثاء ويعد غدا الأربعاء وأدرج على جدول الأعمال رسالتان الأولى رسالة من رئيس لجنة الإحلال وأزمة التوظيف النائب خليل الصالح يطلب فيها المدرجة على جدول أعمال لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى لجنة الإحلال وأزمة التوظيف للاختصاص عملاً بالمادة (58) من اللائحة الداخلية.

والرسالة الثانية من مقرر لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يطلب فيها أن يحال إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة للاختصاص الاقتراح برغبة المقدم من النائب محمد الدلال بشأن قيام وزارات التجارة والتربية والأعلام وجامعة الكويت وصندوق المشروعات الصغيرة والمرأة الكويتية وتفعل دورها (شابة، متفادعة، ربة بيت) في إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأدرج أيضاً التصويت على طلبين برفع الحصانة النيابية الأول طلب برفع الحصانة عن النائب حمد الهرشاني في قضية جنح بلدية والطلب الثاني رفع الحصانة النيابية عن الدكتور جعان الحريش في قضية جنح مستأنفة.

وأدرج على جدول الأعمال التصويت على المدافلة الثانية لتعديل قانون القطاع الأهلي بشأن مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين بالنقط من 2010 وأدرج المدافلة الثانية لمشروع قانون السجل التجاري.

وأدرج طلب المناقشة لمدة ساعة للقيام من 11 نائباً في شأن وجود إيداعات وسحوبات نقدية ونحويلات وشيكات وتعاملات مالية لأشخاص وشركات ومنها ما هو متعلق باللجنة الأولمبية واتحاد اللجان الأولمبية الوطنية والمجلس الأولمبي الآسيوي.

وأدرج على الجدول برنامج عمل الحكومة الجديد، وأدرجت مجموعة من القوانين منها قانون الإذن للحكومة باقتراض 25 مليار دينار من الأسواق المالية المحلية والدولية ضريبة على التحويلات المالية الخارجية للوافدين وقانون إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات وقانون المحكمة الدستورية للنظر في الطعون في مراسم حل المجلس والدعوة للانتخابات قبل إجراء الانتخابات لتحسين المجلس من الأبطال بسبب أي خطأ في المراسم وأدرج قانون الخدمة المدنية بشأن التعيين بالوظائف القيادية.

وأدرج 12 تقريراً للجنة الشؤون الخارجية منها 11 تقرير بشأن الاتفاقيات الدولية والثنائية وتقرير يخص مشكلة العمالة الفلبينية بالكويت. ومدرج على الجدول 4 طلبات بتشكيل لجان تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة، وحريرق البخت وتجارة الإقامات، وشركة استقدام العمالة المنزلية. ومدرج على الجدول 37 تقريراً بالمرافق المالية المختلفة منها تقارير بشأن تعديل قانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفحص الطبي والتأمين الصحي، والرسوم والتكاليف وأسعار البنزين، والجنسية الكويتية.

وتفاصيل جدول الأعمال كالتالي:



مرزوق الغانم



حمد الهرشاني

## مناقشة 12 تقريراً للجنة الخارجية بشأن الاتفاقيات الدولية والثنائية والعمالة الفلبينية

عليهم يعقوبات سالبة للحرية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية (والمحقق المرفق بها).

التقرير الثاني عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون رقم (39) لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

التقرير الحادي والخمسون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والعمل عن الاقتراحات بقوانين في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 2011 في شأن المساعدات العامة وبعدها (14) اقتراحاً بقانون.

التقرير الثامن والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية والعمل عن الاقتراحات بقوانين في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (10) من المرسوم رقم (70) لسنة 1980 بشأن العسكريين الذين استنفدوا من أحكام القانون رقم (31) لسنة 1967م في شأن سريان أحكام قانون المعاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين على غيرهم من العاملين بتكليف من الحكومة في مناطق العمليات.

التقرير السابع والتسعون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالحكام الخاصة بالكشف عن المخالفات والالتزامات المالية والقانونية في شأن إنشاء قانون المرافعات المدنية والتجارية. رقم (42) لسنة 1978م في شأن الهيئات الرياضية.

3. الاقتراح بقانون بشأن التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف.

التقرير العاشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (153) من المرسوم بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية. رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية. رقم (42) لسنة 1978م في شأن الهيئات الرياضية.

3. الاقتراح بقانون بشأن التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف.

التقرير العاشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (153) من المرسوم بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية. رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية. رقم (42) لسنة 1978م في شأن الهيئات الرياضية.

3. الاقتراح بقانون بشأن التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف.

التقرير العاشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة (153) من المرسوم بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية. رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية. رقم (42) لسنة 1978م في شأن الهيئات الرياضية.

3. الاقتراح بقانون بشأن التطوير الرياضي والخصخصة والاحتراف.

حماية الحق في المواطنة وفي الهوية الوطنية.

التقرير السابع والستون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية والمرتج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبعدها (21).

ب- التقرير السابع للجنة شؤون المرأة والأسرة والمرتج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 2008م بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج.

التقرير الحادي عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمرتج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008م في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وبعدها (4).

التقرير التاسع والثلاثون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمرتج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

التقرير التاسع والعشرون للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمرتج بصفة الاستعجال عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (15) لسنة 1979م في شأن الخدمة المدنية.

2. الاقتراحات بقوانين في شأن أحكام القانون رقم (1) لسنة 1999 في شأن التأمين الصحي على الأجناب وفرض رسوم مقابل الخدمات الصحية.

التقرير الخامس للجنة الشؤون المالية والاقتصادية والمرتج بصفة الاستعجال عن:

1. الاقتراحات بقوانين في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة والاقتراحات بقانون ذات الصلة (عدد الاقتراحات 11).

2. قرار مجلس الأمة بجلسته المعقودة بتاريخ 31/1/2017 رقم (15) لسنة 1959م بقانون رقم 1959م بقانون الجنسية الكويتية وبعدها (4).

2. الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم رقم (15) لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية وبعدها (4).

2. الاقتراح بقانون بشأن فرض ضريبة على التحويلات المالية الخارجية للوافدين.

2. الاقتراحات بقوانين بإضافة مواد إلى القانون رقم (32) لسنة 1968م.

التقرير السابع والسبعون للجنة المرافق العامة عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام الخارجية رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت.

التقرير الرابع عشر للجنة

والصالح على جدول الأعمال رسالتان الأولى رسالة من رئيس لجنة الإحلال وأزمة التوظيف النائب خليل الصالح يطلب فيها المدرجة على جدول أعمال لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى لجنة الإحلال وأزمة التوظيف للاختصاص عملاً بالمادة (58) من اللائحة الداخلية.

والرسالة الثانية من مقرر لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يطلب فيها أن يحال إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة للاختصاص الاقتراح برغبة المقدم من النائب محمد الدلال بشأن قيام وزارات التجارة والتربية والأعلام وجامعة الكويت وصندوق المشروعات الصغيرة والمرأة الكويتية وتفعل دورها (شابة، متفادعة، ربة بيت) في إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأدرج أيضاً التصويت على طلبين برفع الحصانة النيابية الأول طلب برفع الحصانة عن النائب حمد الهرشاني في قضية جنح بلدية والطلب الثاني رفع الحصانة النيابية عن الدكتور جعان الحريش في قضية جنح مستأنفة.

وأدرج على جدول الأعمال التصويت على المدافلة الثانية لتعديل قانون القطاع الأهلي بشأن مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين بالنقط من 2010 وأدرج المدافلة الثانية لمشروع قانون السجل التجاري.

وأدرج طلب المناقشة لمدة ساعة للقيام من 11 نائباً في شأن وجود إيداعات وسحوبات نقدية ونحويلات وشيكات وتعاملات مالية لأشخاص وشركات ومنها ما هو متعلق باللجنة الأولمبية واتحاد اللجان الأولمبية الوطنية والمجلس الأولمبي الآسيوي.

وأدرج على الجدول برنامج عمل الحكومة الجديد، وأدرجت مجموعة من القوانين منها قانون الإذن للحكومة باقتراض 25 مليار دينار من الأسواق المالية المحلية والدولية ضريبة على التحويلات المالية الخارجية للوافدين وقانون إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات وقانون المحكمة الدستورية للنظر في الطعون في مراسم حل المجلس والدعوة للانتخابات قبل إجراء الانتخابات لتحسين المجلس من الأبطال بسبب أي خطأ في المراسم وأدرج قانون الخدمة المدنية بشأن التعيين بالوظائف القيادية.

وأدرج 12 تقريراً للجنة الشؤون الخارجية منها 11 تقرير بشأن الاتفاقيات الدولية والثنائية وتقرير يخص مشكلة العمالة الفلبينية بالكويت. ومدرج على الجدول 4 طلبات بتشكيل لجان تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة، وحريرق البخت وتجارة الإقامات، وشركة استقدام العمالة المنزلية. ومدرج على الجدول 37 تقريراً بالمرافق المالية المختلفة منها تقارير بشأن تعديل قانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفحص الطبي والتأمين الصحي، والرسوم والتكاليف وأسعار البنزين، والجنسية الكويتية.

وتفاصيل جدول الأعمال كالتالي:

اعتمد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جدول أعمال الجلسة المقبلة المقرر عقدها غدا الثلاثاء ويعد غدا الأربعاء وأدرج على جدول الأعمال رسالتان الأولى رسالة من رئيس لجنة الإحلال وأزمة التوظيف النائب خليل الصالح يطلب فيها المدرجة على جدول أعمال لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى لجنة الإحلال وأزمة التوظيف للاختصاص عملاً بالمادة (58) من اللائحة الداخلية.

والرسالة الثانية من مقرر لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة يطلب فيها أن يحال إلى لجنة شؤون المرأة والأسرة للاختصاص الاقتراح برغبة المقدم من النائب محمد الدلال بشأن قيام وزارات التجارة والتربية والأعلام وجامعة الكويت وصندوق المشروعات الصغيرة والمرأة الكويتية وتفعل دورها (شابة، متفادعة، ربة بيت) في إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأدرج أيضاً التصويت على طلبين برفع الحصانة النيابية الأول طلب برفع الحصانة عن النائب حمد الهرشاني في قضية جنح بلدية والطلب الثاني رفع الحصانة النيابية عن الدكتور جعان الحريش في قضية جنح مستأنفة.

وأدرج على جدول الأعمال التصويت على المدافلة الثانية لتعديل قانون القطاع الأهلي بشأن مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين بالنقط من 2010 وأدرج المدافلة الثانية لمشروع قانون السجل التجاري.

وأدرج طلب المناقشة لمدة ساعة للقيام من 11 نائباً في شأن وجود إيداعات وسحوبات نقدية ونحويلات وشيكات وتعاملات مالية لأشخاص وشركات ومنها ما هو متعلق باللجنة الأولمبية واتحاد اللجان الأولمبية الوطنية والمجلس الأولمبي الآسيوي.

وأدرج على الجدول برنامج عمل الحكومة الجديد، وأدرجت مجموعة من القوانين منها قانون الإذن للحكومة باقتراض 25 مليار دينار من الأسواق المالية المحلية والدولية ضريبة على التحويلات المالية الخارجية للوافدين وقانون إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات وقانون المحكمة الدستورية للنظر في الطعون في مراسم حل المجلس والدعوة للانتخابات قبل إجراء الانتخابات لتحسين المجلس من الأبطال بسبب أي خطأ في المراسم وأدرج قانون الخدمة المدنية بشأن التعيين بالوظائف القيادية.

وأدرج 12 تقريراً للجنة الشؤون الخارجية منها 11 تقرير بشأن الاتفاقيات الدولية والثنائية وتقرير يخص مشكلة العمالة الفلبينية بالكويت. ومدرج على الجدول 4 طلبات بتشكيل لجان تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة، وحريرق البخت وتجارة الإقامات، وشركة استقدام العمالة المنزلية. ومدرج على الجدول 37 تقريراً بالمرافق المالية المختلفة منها تقارير بشأن تعديل قانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفحص الطبي والتأمين الصحي، والرسوم والتكاليف وأسعار البنزين، والجنسية الكويتية.

وتفاصيل جدول الأعمال كالتالي:

على الخصوص آلية تعامل وزارة الخارجية مع بعثاتهم الخارجية في هذا الشأن وكل من الأطراف المرتبطة بهذا الموضوع.

وكان المجلس قد قرر في جلسة 2018/2/6م تأجيل نظر الاقتراح آتف الذكر لمدة أسبوعين بناء على طلب الحكومة - وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة (مناقشة الاقتراحات بقرارات

مدرج على جدول الأعمال 3 اقتراحات بقرار تفصيلها كالتالي:

1- اقتراح بقرار مقدم من بعض الأعضاء بإحالة طلب تفسير المواد (108 و110 و111) من الدستور إلى المحكمة الدستورية بما يحقق تجلية الغموض الحاصل بشأنها.

2- اقتراح بقرار مقدم من العضو مبارك هيف الحجرف بإحالة طلب تفسير المادتين (97 و116) من الدستور إلى المحكمة الدستورية لبيان ما إذا كان يشترط لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة حضور رئيس مجلس الوزراء أو بعض أعضاء الوزارة.

3- اقتراح بقرار مقدم من العضو د. عادل جاسم الدمخي بتكليف ديوان المحاسبة بالتحقق والتفتيش والمرابعة على التعاقدات التي تمت بخصوص أعمال الميكنة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

4- كتاب موجه من وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بشأن موافقة مجلس الأمة على التصويب المقدمة من بعض الأعضاء بقيام هيئة مكافحة الفساد بالتالي:

1- فتح باب قبول أي شكاوى أو بلاغات بشأن قضايا الإيداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006م.

2- تقديم تقرير يشمل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار التجاوزات المتعلقة بقضايا الإيداعات والتحويلات المليونية والهيئة التواصل والطلب والدعوة والتنسيق مع كافة الجهات المعنية في الدولة.

3- كتاب موجه من وزير المالية بإعداد تقرير شامل وخطة معالجة ما ورد في رسالة العضو رياض أحمد العدساني بشأن حساب العهد، والأرباح المحتجزة، والديون المستحقة للحكومة.

4- ما يستجد من الأعمال.

**شركة الشعبية الصناعية (ش.م.ك.ع.)**  
SHUAIBA INDUSTRIAL COMPANY (K.P.S.C)

**تذكير**

**لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة الشعبية الصناعية (ش.م.ك.ع.)**  
عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31

**يسر مجلس إدارة شركة الشعبية الصناعية (ش.م.ك.ع.) تذكير السادة المساهمين الكرام بحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والمقرر عقدها في تمام الساعة الحادية عشر ونصف ظهراً من يوم الأحد الموافق 2018/4/22 وذلك بمقر الهيئة العامة للصناعة - جنوب السرة (الشهداء) منطقة الوزارات - القاعة الرئيسية (3)، وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال.**

**مقترح التوزيع للجمعية العمومية**

**17 فلس**

للسهم الواحد

**17%**

من القيمة الاسمية للسهم

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام أو من يتوب عنهم قانوناً مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - شرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس.

**للاستفسار تفضلون: 22464565 - 22464579**

مصطحبين معهم البطاقة المدنية الأصلية لتسلم بطاقات الحضور وجدول الأعمال قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية العادية.

**والله ولي التوفيق،،،**

مجلس الإدارة